الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أن السمة المشار إليها يؤكدها أحد خبراء الاستخبارات حيث يقول (نحن نرغب في أن يتمكن رجال استخباراتنا من الوصول إلى أحدث التقنيات والحصول على أفضل الخبرات في مجال الاستخبارات، حتى لو أدى ذلك إلى التعاون مع جهات خارج الحكومة). (٨)

إن الترابطات بين المجمعات العسكرية وشركاتها الاحتكارية تتشابك مع ترابط آخر يتمثل في تداخل أنشطة المجمعات العسكرية والشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق التوتر عبر تصدير السلاح. وبهذا الصدد تشير الباحثة فريدا بيريجان في مركز "آرمز تريد ريزورس" التابع لمعهد السلام الدولي) إلى أن شركات السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية (تعتبر الأولى في إنتاج صواريخ سطح- جو وفي مبيعات الأسلحة وتصدير السفن الحربية إلى دول نامية حيث أعلن "البنتاجون" في السنة المالية ٢٠٠٦ أن مبيعات الأسلحة الأمير كية بلغت ٢١ مليار دولار). (١٠).

في ضوء ما تقدم نرى أن سياسة الاندماج المتسارعة بين طواقم الشركات الاحتكارية الدولية وبين أجهزة الدولة البيروقراطية أفضى إلى تلك التغيرات التي شهدها الفكر السياسي بعد انهيار حقبة المعسكرين والمتمثلة بـ:.

١: تحجيم مبدأ السيادة الوطنية بهدف تسريب الوظائف السيادية للدولة الوطنية إلى الشركات الدولية ومؤسساتها الأمنية الخاصة. وما يحمله ذلك من تحول الدولة الوطنية إلى شركة أمنية حارسة لمصالح الشركات الاحتكارية.

٢:. اختلال الوظائف الاقتصادية/ الخدمية للدولة الوطنية عبر سياسة خصخصة قطاعها الاقتصادي وتسليم فعاليته للشركات الدولية.

٣:. التخلي عن مبدأ حق احتكار الدولة لثرواتها الوطنية.

على أساس المعطيات والتغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية لابد لنا من التعرض إلى الشركات الخاصة ودورها في السياسة الدولية.

الفصل الثالث :ـ الشركات الخاصة ووظائفها الأمنية

اشترطت الحركة التاريخية للتوسع الرأسمالي تلاحماً بين القوة العسكرية والشعارات الأيديولوجية، وبهذا التلاحم يواصل رأس المال المعولم حركته استناداً إلى تزاوج الليبرالية الجديدة ونهج المغامرة العسكرية بهدف تغيير السياسة الدولية بما يتلاءم وتطورها اللاحق من خلال حزمة سياسية / عسكرية تتمثل بالوقائع التالية:

. تداخلات عسكرية هادفة إلى تفكيك الدول الفدرالية كما جرى في يوغسلافيا وما نتج عنها من نشوء دول جديدة شكلت مجالا حيوياً جديداً للاستثمار الرأسمالي.

. تداخلات في الشؤون الوطنية للدول الهشة لغرض تغيير أنظمتها السياسية (العراق) فضلاً عن التدخل في النزاعات الداخلية عبر مساندة وتشجيع قوى اجتماعية متحالفة مع القوى الدولية ضد قوى رافضة للسياسة الأمريكية.

. استخدام القوة في ضرب الملاذات الآمنة للقوى (الإرهابية) وتخريب البنى التحتية للدول المستهدفة.

. تفكيك هيمنة الدول الهشة على ثرواتها الوطنية وتسويق مبادئ الخصخصة والتكيف الهيكلي كاشتراطات أساسية لمعونة المراكز المالية (البنك والصندوق الدوليين).

خلاصة القول إن السياسة الدولية الجديدة المتسمة بالعنف وتجاوز سيادة الدول الوطنية الهشة بشعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان هي الحاضنة الفعلية لنشوء وتطور المؤسسات الأمنية الخاصة.

انطلاقاً من تغيرات السياسة الدولية نحاول التعرض لطبيعة الشركات الأمنية الخاصة عبر المفاصل التالية:

١: السمات الأساسية للشركات الأمنية الخاصة.
٢:. الوظائف العامة لتلك الشركات.
٣:. الوضعية القانونية للشركات الأمنية الخاصة.
٤:. أخيراً لمحة مكثفة عن أهم الشركات الأمنية.

١:. السمات الأساسية للشركات الأمنية الخاصة:

تتشكل القوى الاجتماعية الفاعلة في الشركات الأمنية الخاصة من مصادر وشرائح طبقية مختلفة برغم أن قاعدتها الاجتماعية تتأتى من قوى هامشية افرزها الطور الجديد من العولمة الرأسمالية وفي هذا السياق نحاول التقرب من طبيعة القوى الاجتماعية الناشطة في المؤسسات الأمنية الخاصة وسماتها الأساسية ضمن المعطيات التالية:

أ:. تتكون الطواقم القيادية لشركات الأمنية من قيادي المؤسسات الأمنية العسكرية السابقين ومن شخصيات نافذة تسعى إلى تطوير أنشطتها الخاصة من خلال ارتباطها بالشركات الاحتكارية الكبرى وكذلك المؤسسات الأمنية للدولة الرأسمالية. ومن الهام في رؤيتنا هذه التأكيد على ملاحظة مفادها أن خصخصة القطاع الأمني يأتي بمثابة تعويض لانحسار القاعدة الاجتماعية لجيوش الدولة الرأسمالية (١١).

ب:. تضم القاعدة الاجتماعية للشركات الأمنية خليطاً متنوعاً من منتسبي الأجهزة المخابراتية المسرحين ، عناصر مهمشة عاطلة عن العمل ، مجندون لديهم خبرة في العمل خاصة من القوى الأمنية السابقة العاملة في خدمة الأنظمة الديكتاتورية والإرهابية وتعتبر كثرة من البلدان التي شهدت نزاعات مسلحة مثل شيلي، كولومبيا، غواتيمالا والسلفادور، سوقاً رائجة لمد الشركات الأمنية الخاصة بمقاتلين سابقين ذوي خبرات قتالية، يمكن استدراجهم بالأجور المغرية. (١٢). وارتباطاً بذلك تشكل جنوب أفريقيا سوقاً مثالية للشركات الأمنية الخاصة نظراً لخبرة مؤسساتها الأمنية العاملة في حقبة التمييز العنصري وأنشطة رجالها في مؤسسات أمنية عنصرية مثل (مكتب التعاون المدني، كتيبة الجواميس ٣٢، وفرقة المظلات، وكوماندوز الاستطلاع، والكيفيت والفلاكبلاس). (١٣)

ج:. إن سمة التهميش وسوابق انتهاك حقوق الإنسان الملازمة لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة أنتجت قضيتين أساسيتين واحدة منها التعتيم على السير الذاتية والوثائق الشخصية للمجندين فضلاً عن أنشطتهم السرية السابقة. وثانيتهما غياب النزعات الإنسانية والالتزامات الأخلاقية لنشاط منتسبي تلك الشركات.

د:. بالرغم من وجود دولة حاضنة لمقار الشركات الأمنية الخاصة إلا أن مجنديها من مواطني دول مختلفة الأمر الذي وسمها بصفة التدويل. وبهذا المعنى أكد دوج بروكس رئيس اتحاد عمليات السلام الدولية وهي مجموعة تجارية تضم ٣٥ شركة أمن خاصة حينما أشار إلى أن (هناك عولمة حيث تبحث الشركات ببساطة عن أفضل الطرق من حيث فعالية التكاليف لأداء الأعمال) (١٤).

وتأكيداً لصفة التدويل يقول الباحث الأسباني خوسيه لويس جوميز دل برادو(إنها ظاهرة عالمية، هناك مجندون من الفلبين ومن جزر فيجي وبلدان أخرى كثيرة...) (١٥)

٥:. تشكل الأجور العالية و الربح السريع الباعث الحقيقي لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة حيث تدفع تلك الشركات مخصصات عالية إلى مجنديها. وتتأتى قدرة الشركات الخاصة على دفع هذه الرواتب الضخمة من حصولها على عقود سخية من وزارة الدفاع الأمريكية. وهنا نشير إلا أن شركة بلاك ووتر تسلّمت٥٠٥ ملايين دولار على شكل عقود خاصة من الحكومة الأمريكية منذ عام ,٢٠٠٠وبهذا أصبحت الشركة قادرة ليس على دفع الأجور العالية بل على بناء قاعدة لجيش خاص من المجندين في أماكن تواجدها، مزودة بطائرات هليوكوبتر ومدرعات مع جيش يضم ٢٠ ألفاً من المرتزقة. (١٦)

ولغرض خلق حوافز مالية لجذب المجندين بعقود خاصة في مناطق التوتر، تدفع شركة Blackwater 350 ألف دولار سنوياً للمتعاقد مقارنة بـ ٣٦ ألف دولار سنوياً متوسط راتب الجندي في الجيش الأمريكي النظامي.

٢:ـ الوظائف العامة للشركات الأمنية الخاصة

إن دراسة مهام الشركات الأمنية ووظائفها العامة تنطلق حسب ما أرى من مستويين أساسيين وهما:

المستوى الأول:. اعتبار الشركات الأمنية الخاصة رديفاً للجيوش النظامية في مناطق التوتر استناداً لوجود تغيرات جوهرية في بنية المؤسسات العسكرية في الدول الإمبريالية وبالتحديد منها تقلص القاعدة الاجتماعية لجيوش تلك الدول بسبب اعتمادها المتزايد على التكنولوجيا المتطورة ومنها عزوف المواطن الغربي عن الالتحاق بالخدمة العسكرية وما نتج عن ذلك من تنامي أعداد المنتسبين إليها من أصول أجنبية. ومنها إزالة الحرج القانوني والأخلاقي عن المؤسسة العسكرية للدولة الإمبريالية عند ارتكابها لجرائم منافية للقانون الدولي الإنساني. وبهذا الإطار تعتبر الشركات الخاصة الشكل التنظيمي الأفضل لمساعدة الجيوش النظامية في إنجاز الكثير من المهام والوظائف الضرورية أهمها الحماية للمؤسسات العاملة في مناطق التوتر، حراسة الشخصيات السياسية القيام بالمهام الاستخباراتية فضلاً عن القيام بأعمال خدمية من سائقي الشاحنات والميكانيكيين وتقنيي الكمبيوتر.

لغرض تأكيد شرعية الآراء المشار إليها تؤكد المصادر الأمريكية إلى (أن عدد المتعاقدين الأمنيين في العراق قد بلغ ١٨٠ ألفا، وزاد على إعداد القوات الأمريكية العاملة في البلاد والبالغة ١٦٠ ألفا حيث تشير هذه الأرقام إلى أن أكثر من ١٨٠ ألف عنصر من بينهم أمريكيون ومن جنسيات أخرى وعراقيون يعملون حالياً في العراق بعقود أمريكية). (١٧)

المستوى الثاني ـ وظائف الوكالة العامة

بعد تدقيق طبيعة المهام الموكلة للشركات الأمنية الخاصة نجدها متعددة ومتشعبة ولكن السمة الغالبة على هذه الوظائف كونها وظائف جرى استعارتها من الأجهزة الاستخباراتية للدول الكبرى الأمر الذي يعني الترابط الوثيق بين الأجهزة الأمنية للدول الإمبريالية وبين الشركات الأمنية الخاصة.وبهذا المنحى يشير تقرير لصحيفة لوس أنجلوس تايمز من محطة وكالة الاستخبارات المركزية الأمير كية إلى (أن عدد المقاولين الخصوصيين العاملين في المحطة يفوق عدد الموظفين الحكوميين بنسبة ثلاثة إلى واحد). (١٧)

وتؤكد الإحصائيات المختصة إلى أن عدد المنشآت الخاصة المتعاونة مع وكالة الاستخبارات الوطنية قد ارتفع من (٤١ منشأة عام ٢٠٠٢ إلى ١٢٦٥ منشأة عام ٢٠٠٦ وهو ما يجعلنا نقول إن الأمر بدا وكأنه تدافع جديد على الذهب أو فقاعة جديدة ولكن في مجال الأمن القومي هذه المرة).(١٨)

إن وظائف الوكالة العامة هي وظائف شاملة منها حماية السفارات الأمريكية في العالم كما تفعل واين كروب ومنها العمل في تنسيق الخدمات الأمنية، ومنها تدريب جيوش بعض البلدان كما تفعل فينيل كورب لتدريب الحرس الوطني السعودي، ومنها مهام التنسيق العسكري والمدني وحماية القوات الأمريكية وتدريب قوات عراقية كما تفعل ايجيز ديفنس سيرفيسيز البريطانية. (١٩)

تكثيفاً لما قيل يمكن توصيف الشركات الأمنية الخاصة بكونها أجهزة متشعبة تقوم بوظائف متعددة سرية ومكشوفة لخدمة المهام الأساسية لجيوش الدول الإمبريالية تتجاوب وحركة التوسع الرأسمالي في طوره المعولم.

٣:ـ الوضعية القانونية للشركات الأمنية الخاصة:ـ

بداية لابد من التأكيد على أن الشركات الأمنية الخاصة وبسبب حداثة نشوئها تفتقر الى الإطار القانوني الناظم لأنشطتها الفعلية الأمر الذي أفضى إلى انعدام الرقابة الوطنية/ الدولية على نشاطها.

إن غياب الإطار القانوني الناظم لأنشطة الشركات الأمنية الخاصة يتداخل مع إشكالية قانونية أخرى تتمثل في أن الشركات الأمنية الخاصة تتمتع بحماية بلد المنشأ ناهيك عن عدم خضوعها لقوانين الدول الوطنية العاملة فيها وهذا ما تجسد بشكل صارخ في الأمر رقم ١٧ الصادر من الحاكم العام في الإدارة الأمريكية المحتلة للعراق بول بر يمر والذي أعطى لمنتسبي الشركات الأمنية الخاصة الحصانة الأمريكية القاضية بعدم مقاضاتها أمام القضاء العراقي عن التهم الجنائية الموكولة إليهم.

إن غياب الرقابة القانونية الوطنية الدولية على نشاط الشركات الأمنية الخاصة يتجلى بوضوح في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تشير بعض المعطيات إلى عدم خضوع منتسبي بلاك ووتر والشركات الأمنية المماثلة، للقانونين الأمريكي والدولي. وبهذا المسار يؤكد سيناتور ديمقراطي أمريكي على أن (غياب الإطار القانوني بشأن الممارسات القتالية لأصحاب العقود الخاصة وفر لهم ارتكاب جرائم من دون أن يخضعوا للمساءلة القانونية) (٢٠).

انطلاقا من تزايد القلق والخشية لدى أوساط حقوقية وسياسية من ممارسات الشركات الأمنية الخاصة أشارت المحكمة الفيدرالية الأمريكيّة إلى عدم وجود وثائق قانونية لدى المحكمة تخولها (مساءلة شركات الحماية الأمنية على جرائم عناصرها أو التحقق من قانونية ومشروعية ومصادر الثروات الطائلة التي تجنيها هذه الشركات). وبهذا المعنى تحدثت جريدة الإندبندنت البريطانية عن نكوص حكومة بلير عن وعودها بالسيطرة على الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق، بل رأت العكس حيث إنها . الحكومة . تشجع هذه الشركات بمنحها عقوداً بملايين الجنيهات مقابل مهامٍ يمكن أن تقوم بها القوات البريطانية. (٢١)

إن أحد القضايا الأساسية التي تعقد وضع إطار قانوني للشركات الأمنية الخاصة كما يرى الكثير من الباحثين تكمن في وجود سلسلة طويلة من المتعاقدين تعمل مع شركات متعددة، الأمر الذي يجعل متابعة الأنشطة السرية المختلفة لهذه الشركات أمر في غاية الصعوبة، ولهذا يعتقد البعض أن الوضع خرج عملياً عن السيطرة. (٢٢).

إن الإشكالية الحقوقية المحيطة بنشاط الشركات الأمنية الخاصة وغياب المسائلة القانونية عن أنشطتها جعل التفريق بينها وبين جيوش المرتزقة أمر في غاية الصعوبة رغم أن الكثير من مجنديها تجذبهم مهنة الارتزاق

تأسيساً على ذلك ولعدم اعتبار الشركات الأمنية الخاصة شكلاً من أشكال جيوش الارتزاق فان القانون الدولي لم يضع إطارا قانونياً لأنشطتها المتعددة ولم ينجز أي تعريف قانوني لمسؤولياتها وحقوقها سواء كان ذلك في القانون الدولي الإنساني أو القوانين الوطنية الحاضنة لها أو العاملة على أراضيها. في هذا المنحى عبر غوميز ديل برادو وأربعة خبراء آخرين مستقلين في تقرير سلمته المجموعة في آذار إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، عن القلق من شروط تجنيد الأشخاص في شركات أمنية أمريكية خاصة بينها "تريبل كانوبي" و"بلاك ووتر". بسبب أن غالبية هؤلاء المجندين عناصر شرطة سابقين أو عسكريين من الفيليبين والبيرو والاكوادور. (٢٣) إن غياب الإطار القانوني الناظم لعمل الشركات الأمنية الخاصة لا يمنع من الإشادة بجنوب أفريقيا باعتبارها الدولة الوحيدة التي أصدرت قانونا يشير إلى معارضة الدولة للنشاط العسكري الأجنبي من أجل الربح الخاص للأموال، ووفقاً للوائح قانون العون العسكري الأجنبي فان هناك عقوبات جزائية تحد من إمكانيات الشركات والأفراد في جنوب أفريقيا في المشاركة في الصراعات العسكرية بالخارج.(٢٤)

٤:ـ لمحة عن بعض الشركات الأمنية الخاصة

قبل الحديث عن أهم الشركات الأمنية الخاصة لابد من التأكيد على أن نمو تلك الشركات وانتشارها ارتبط بالتغيرات التي أفرزها الطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتمثلة بهيمنة الشركات الاحتكارية على مسار تطور الاقتصاديات الدولية / الوطنية من جهة، وسيادة الروح الحربية لليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية من جهة أخرى وما نتج عن ذلك من تشكل سياسة دولية تتسم بكثرة النزاعات الدولية والتوترات الاجتماعية في التشكيلة الرأسمالية العالمية بمستوياتها المتقدمة منها والمتخلفة.

لقد افرز انحسار الوظيفة الأمنية للدولة الإمبريالية نوعيين من الشركات الأمنية الخاصة أولهما الشركات الخاصة العاملة في إطار الدولة الرأسمالية المرتكز على حماية المؤسسات العامة، البنوك والشركات التجارية / الخدمية، والأشخاص. وثانيهما الشركات الأمنية الخاصة العاملة في مناطق التوتر والاحتلال والنزاعات الأهلية.

استناداً إلى الملاحظة المارة الذكر أحاول التقرب من بعض الشركات الأمنية العاملة في مناطق التوتر الدولية التي تتمتع بشهرة دولية:.

١:. بلاك ووتر

تعتبر بلاك ووتر من الشركات العسكرية الأمريكية التعاقدية الخاصة حيث جرى تأسيسها في عام ١٩٩٧ بعدها تفرعت بلاك ووتر إلى خمس شركات فرعية متخصصة. تتعامل شركة بلاك ووتر الأم وبناتها مع الشركات المتعددة الجنسية بالإضافة إلى وزارة الدفاع و الخارجية الأمريكيتين.

لقد تركز عمل الشركة في مجال فرض القانون، والمحافظة على السلام، وتنفيذ عمليات تهدف إلى تحقيق (الاستقرار). ولغرض تحقيق هذه الأهداف تمكنت بلاك ووتر من تدريب ما يزيد على ٥٠ ألف متخصص في الشؤون الحربية وأعمال القمع. حيث أصبح هؤلاء المجندون الجدد مالكين لرخص تخولهم ممارسة كافة الأعمال خاصة في مناطق النزاعات الأهلية مثل العراق وأفغانستان. (٢٥)

٢:. داين كورب الدولية:.

تتميز داين كروب بكونها مقاولة عالمية متعددة الفروع(وشركة عسكرية خاصة، يصل عدد موظفيها إلى عشرات الآلاف من المتخصصين. وهي تعمل في المناطق الملتهبة . منطقة الشرق الأوسط ودول البلقان، وأمريكا اللاتينية).

تترابط الأنشطة الفعلية لشركة داين كورب مع توجهات وزارة الدفاع الأمريكية وأجهزة السي. أي. إيه، ألاف بي آي السرية فهي تنشط بالعمليات السرية التي عهد بها البنتاغون، حيث تشارك في كل من كولومبيا، بوليفيا، والبيرو، بالعمليات العسكرية الموجهة شكلا ضد تجار المخدرات، إلا أن الميدان الذي مكن شركة الحرب المجهولة من إثراء خبرتها يكمن في تزويدها لفصائل الكونتراس بالسلاح لحساب السي آي إيه في الثمانينات من القرن المنصرم. وكذلك بتدريب وتسليح قوات UCK في الكوسوفو في العقد الأخير من القرن العشرين.

أخيرا لابد من تأكيد حقيقة مفادها أن شركة داين كروب تعتبر من الشركات المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات، حيث تنامت أهميتها بعد أن آلت ملكيتها في عام ٢٠٠٣ للشركة الكاليفورنية علوم الكمبيوتر بحيث أن البنتاغون، السي.آي.ايه والاف. بي.آي، قد أوكلت لها إدارة ارشيفاتها المعلوماتية. . (٢٦)

٣:. ، هناك شركات أخرى منها "لفدان" إسرائيلية، "ساندلاين""نورث بريدج"، و"كيلوج براون أند روت والبريطانية، والأمريكية ((MPRI، "وهذه الشركات تدخلت في العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي المهم كالنفط في أنغولا والألماس في سيراليون بعدما حولت أنشطتها تدريجياً من العمل العسكري البحت إلى أعمال الحماية أو تخليص الرهائن والمختطفين. وفي هذا الإطار تتمتع الشركات الأمنية الخاصة الجنوب أفريقية بسمعة سيئة فطبقا لتقرير حديث خرج عن الأمم المتحدة، تعتبر جنوب أفريقيا واحدة من أكبر الدول المصدرة للأفراد من أجل الشركات العسكرية الخاصة التي تعمل في العراق ويوجد على الأقل عشر شركات مقرها جنوب أفريقيا معظم هؤلاء المجندون يعملون كسائقين وحراس شخصيين، في حماية طرق الإمداد وحماية الموارد الثمينة. (٢٧)

٤:. شركات أمنية كثيرة تعمل في العراق ولأغراض متنوعة منها على سبيل المثال الشركة البريطانية كيلوج براون وروت والتي تعمل في مجال صيانة الثكنات ونقل التجهيزات والكهرباء، وكذلك كوستر باتلز للخدمات الأمنية وهي شركة أمريكية تقوم بتأمين حماية مطار بغداد الدولي. آرمور كروب انترناشيونال لعمليات الأمن الدفاعي والتدريب ايجيز ديفنس سيرفيسيز بريطانية تقوم بمهام التنسيق العسكري والمدني وحماية القوات الأمريكية وتدريب قوات عراقية وأخيراً هناك شركة ايجيس لأنظمة الدفاع تقوم بحماية المنطقة الخضراء وتنسيق أنشطة شركات الحماية الأمنية الخاصة العاملة في العراق.. (٢٨)

الخاتمة

إن التغيرات التي تشهدها العلاقات الدولية الناتجة عن اشتراطات الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية الرأسمال في طوره المعولم وما تمخض عنها من عسكرة السياسية الدولية عبر إثارة التوترات الإقليمية والنزاعات الأهلية والتي بدورها مهدت الطريق لنمو وتطور الشركات الأمنية الخاصة التي ستزداد فعاليتها في السنين القادمة نظراً لكونها تشكل أداة عسكرية / أمنية مضمونة بيد الشركات الاحتكارية وبعض الدول الكبرى.

إن الشركات الأمنية الخاصة هي إحدى المنتجات الكبرى للطور الجديد من التوسع الرأسمالي المتسم بالفوضى وعدم الاستقرار الاجتماعي السياسي خاصة في الدول المخلفة من التشكيلة العالمية الرأسمالية.

لهذا و استناداً إلى ما جرى استعراضه لابد من تسجيل بعض الاستنتاجات والأفكار الختامية والتي يتصدرها:.

أولاً:. تتعرض العلاقات الدولية إلى تغيرات جوهرية بسبب التبدلات الكبرى الجارية على وظائف الدولة الإمبريالية والمستندة إلى خصخصة وظائفها السيادية وبالأخص منها الأمنية / العسكرية وما يعنيه ذلك من خصخصة الحروب الأمر الذي يفضي إلى توتر العلاقات الدولية وتدهور قضايا الأمن والسلم العالميين فضلاً عن تعرض سيادة الدول وحرياتها الأساسية إلى مخاطر التهميش.

ثانياً:. تعتبر الشركات الأمنية الخاصة إفرازا جديدا نوعياً من منتجات العولمة الرأسمالية حيث تتميز بسمتين أساسيتين أحداهما ارتبطاها بالبنية الإدارية للشركات الاحتكارية، وثانيهما تشابكها مع الأجهزة الأمنية للدولة الإمبريالية، وبهذا المعنى فان هناك ميلاً متزايداً لهيمنة الشركات الاحتكارية على الدولة بعكس مرحلة الدولة الاحتكارية التي امتازت بسيادة الدولة على مسار الشئون الوطنية والدولية.

ثالثاً:. إن تطور الشركات الأمنية الخاصة وبسبب ترابطها مع مؤسسات الدولة الأمنية تسعى إلى التدخل في النزاعات الوطنية للدول الرأسمالية المخلفة وذلك نيابة عن الدول الكبرى وما ينتج عن ذلك من خرق لحقوق الإنسان الوطنية والدولية.بكلام آخر تنامي تدخل العامل الخارجي في الصراعات الوطنية.

رابعاً:. إن الليبرالية الجديدة بروحها الهجومية عبرت وما زالت عن تزاوج المصالح الفعلية لتحالف المجمع الصناعي. العسكري الأمر الذي يوفر مناخاً خصباً لنمو وتطور الشركات الأمنية الخاصة.

❖الدكتور لطفي حاتم عميد كلية القانون والعلوم السياسية في الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك

الهوامش

❖:. سنعمد إلى إطلاق صفة الدولة الإمبريالية على الدول الكبرى انطلاقاً من وحدة العالم المرتكزة على سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وتباين مواقع دوله في التشكيلة الرأسمالية العالمية وبهذا المعنى يكتسب مفهوم الدولة الإمبريالية أهمية بالغة كونه يستند إلى قانون التطور المتفاوت والذي تحتل فيه الدول الكبرى المواقع السيادية في التشكيلة الرأسمالية العالمية.

١:. أشارت اللجنة الخاصة المكلفة بصياغة الاتفاقية التي منع تجنيد، استخدام، تمويل، وتدريب المرتزقة إلى إن (الارتزاق بنطاقات واسعة الذي تستخدمه الإمبريالية يشكل تهديدا" للسلام العالمي والأمن ويعتبر مظهرا" خطرا" للنزعة الإرهابية) وبهذا الاتجاه أشارت مجلة يو اس نيوز إلى أن الأجهزة السرية الأمريكية قامت ب ٩٠٠ عملية سريه في أعوام ١٩٦١ .١٩٧٦ ضد الزعماء غير المرغوب فيهم.

أنظر:. غرا تشوف تحت فوهة الإرهاب. موسكو دار التقدم باللغة العربية ص ,٩٩

٢:. بلغ تعداد هذه القوة ٢٠٠ ألف جندي وبحار وطائرات متعددة الأنواع زوارق وأبراج بحريه وقد جرت عمليات التدخل في غرينادا ولبنان. وكذلك استخدمت ما يسمى بالغارات الإرهابية على ليبيا وهذا النوع من الغارات تستخدمه إسرائيل بكثرة ويستخدم الآن للدلالة على ضرب المدن والمدنين.

٣:. يشير جون جري إلى وجود حوالي مليون ونصف المليون مودعين في السجون الأمريكية.

انظر الفجر الكاذب مكتبة الشروق ص١٦٢

وفي ذات السياق أكدت تقارير حكومية وجالأمريكية.ون سجيناً في الولايات المتحدة الأمريكية. تدقيق

أنظر ميدل ايست اونلاين تاريخ ٢٨ حزيران ،٢٠٠٧
http://www.middle-east-online.com/?id=49660

٤:ـ طالب رئيس اتحاد صناعة الصلب والحديد في ألمانيا بإلغاء حق الإضراب
أنظر:. فخ العولمة ص ,٢٣٨
٥:. نفس المصدر ص, ٣٧١
٦:. انظرجون جري.الفجر الكاذب مكتبة الشروق ص١٦٢

٧:. تتمثل ميول تقليص الديمقراطية بجملة من المؤشرات منها:. إنشاء السجون التي تقيمها السي أي. أي على أراضي الدول الأوربية ومنها استخدام التعذيب في استجواب المشتبه بهم وكذلك التصنت على المكالمات الشخصية. قانون الاستجواب للرئيس الأمريكي جورج بوش. وبهذا المسار ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" أن مكتب التحقيقات الاتحادي الأمير كي (أف.بي.آي) انتهك أكثر من ألف مرة القانون الخاص بسبل الحصول على معلومات تتعلق بقضايا "الإرهاب" عبر التنصت على مكالمات تليفونية محلية ومراقبة رسائل البريد الإليكتروني والسجلات المالية.
انظر: ميدل ايست أو نلاين

http://www.middle-east-online.com/?id=49122

٨:ـ باتريك رادين كيف الاستخبارات الأمير كية... ومخاطر الخصخصة الثلاثاء ، ٢٦ حزيران ، ٢٠٠٧
مركز الإعلام العربي صحيفة أكتر ونية
http://www.arabinfocenter.net/index.php?d=45&id=41086

٩:ـ نفس المصدر

١٠:ـ. انظر فريدا بيريجان تصدير السلاح... نشاط أمير كي "في الظل"
الاتحاد الإماراتية ٢٣ أيار ، ٢٠٠٧

١١:ـ: هناك ميل متزايد لزج المهاجرين الجدد في الجيش الأمريكي لغرض توسيع قاعدته الاجتماعية وبهذا الصدد يقول توماس دونيللي - الباحث في الشؤون العسكرية في معهد ؟أمريكان انتربرايز؟ - إن زج المهاجرين عمل مفيد من جهة سد احتياجات قواتنا المسلحة وهو كذلك مفيد كإحدى قنوات الهجرة المنظمة والمدروسة؟.
انظر:. الشرق القطرية الاثنين، ١ يَنَاير ٢٠٠٧

١٢:ـ. مارينا براور وبابلو جاميز مرتزقة يحرسون المصالح الغربية في العراق
١٦-٠٢-٢٠٠٧ترجمة: شعلان شريف
http://arabic.rnw.nl/currentaffairs/cur18020701

١٣ : ومن الجدير ذكره إن معظم منتسبي المؤسسات المشار إليها استلموا عفوا من مفوضية الحق والتصالح في جنوب أفريقيا.
انظر أندي كلارنو وسالم فالي خصخصة الحرب كفاية صحيفة الكترونية في ٦ مارس ,٢٠٠٥
http://www.kefaya.org/05znet/050505andyclarrno.htm

١٤ : بيرند ديبوسمان. أمريكا تزج بالمرتزقة في آتون حرب العراق
المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب صحيفة الكترونية ٢٨ أيار ، ٢٠٠٧
http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=article&sid=10290

١٥. مرتزقة يحرسون المصالح الغربية في العراق
تقرير: مارينا براور وبابلو جاميز
١٦-٠٢-٢٠٠٧ترجمة: شعلان شريف
http://arabic.rnw.nl/currentaffair/cur18020701

١٦:ـ انظر الجزيرة نت الالكترونية الاثنين٣٠/١٠/ ٢٠٠٦ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3428DBDD-EAB7-42B2-9107-1DA41AD41473.htm

١٧:ـ أضخم جيش خاص في العالم يعمل بالجاسوسية أيضا ٢٠٠٧ السبت ١٤ يوليو ٢٠٠٧ إيلاف الصفحة الكترونية
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics/2007/7/247777.htm

انظر كذلك:. روزا بروكس الاتحاد الإماراتية ٠٣ حزيران ، ٢٠٠٧

١٨:ـ. باتريك رادين كيف الاستخبارات الأمير كية... ومخاطر الخصخصة الثلاثاء ، ٢٦ حزيران ، ٢٠٠٧
مركز الإعلام العربي صحيفة أكتر ونية
http://www.arabinfocenter.net/index.php?d=45&id=41086

١٩- نفس المصدر

٢٠:ـ. رائد الحامد، شركات الحماية الأمنية في العراق الثلاثاء ١٣ شياط جريدة مصر الالكترونية
http://misralhura1.jeeran.com/freevoice/archive/2007/2/157512.html

٢١- جيوش المرتزقة خواطر صحيفة الكترونية ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦
http://khawa6ir.blogspirit.com/archive/2006/11/02

٢٢- انظر روزا بروكس المتعاقدون المدنيون"... مرتزقة أم ضحايا الاتحاد الإماراتية ٠٣ حزيران ، ٢٠٠٧

٢٣- صناعة القتل: مرتزقة الجيش الأمريكي الخاص وتجارة الحرب المتمدن تاريخ الأربعاء ، ٢٨ آذار ، ٢٠٠٧ ترجمة: د. عبد الوهاب حميد رشيد
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=92385

٢٤- انظر أندي كلارنو وسالم فالي خصخصة الحرب كفاية صحيفة الكترونية في ٦ مارس ,٢٠٠٥
http://www.kefaya.org/05znet/050505andyclarrno.htm

٢٥- مانيلو دينوتشي الجيش المرتزق السري العامل في العراق وأفغانستان المانيفيستو الإيطالية
المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب ٢٠ كانون الأول ، ٢٠٠٦
http://www.icaws.org/site/modules.php?name=News&file=article&sid=9042

ترجمة:ن الإطلاع على تاريخ هذه الشركة راجع بلاك ووتر: أقوى جيوش المرتزقة في العالم تأليف جيرمي سكاهيل..ترجمة: أمل الشرقي
العرب اليوم ٢٠/٠٥/٢٠٠٧ شبكة البصرة
http://www.demokratia-shaabia.com/site/content/show-news.php?subaction=showfull&id=1180726308&archive=&start-from=&ucat=14

٢٦- جيوش المرتزقة خواطر صحيفة الكترونية ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٦
http://khawa6ir.blogspirit.com/archive/2006/11/02

٢٧- مانيلو دينوتشي مصدر سابق

٢٨- انظر رائد الحامد، شركات الحماية الأمنية في العراق
الثلاثاء ١٣ شياط جريدة مصر الالكترونية http://misralhura1.jeeran.com/freevoice/archive/2007/2/157512.html

لمزيد من التفاصيل انظر:. باتريك رادين كيف الاستخبارات الأمير كية... ومخاطر الخصخصة الثلاثاء ، ٢٦ حزيران ، ٢٠٠٧
مركز الإعلام العربي صحيفة أكتر ونية
http://www.arabinfocenter.net/index.php?d=45&id=41086